



الجامعة المغربية للفلاحة تدعو المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية للحوار وتطالبه بصرف التعويضات الجزافية للشغيلة.

إن من دواعي الاحتقان الاجتماعي وتراجع مؤشرات الأداء والإنجاز داخل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية رغم محاولات التغطية على الفشل الذريع في الميدان بأرقام تستدعي تدقيقا لها، هي غياب رؤية استراتيجية لتدبير الشق الاجتماعي للمؤسسة بهدف خلق إطار ومناخ عمل ملائمين عن طريق مأسسة الحوار مع جميع الفرقاء الاجتماعيين وبناء علاقة استراتيجية يكون شعارها "عدالة اجتماعية للشغيلة توازنها تنمية مستدامة للمؤسسة" عملا بالتوجهات السامية بخصوص تحقيق أهداف الحوار الاجتماعي وليس بالوقوع ضحية تحكم عقول متحجرة ومتخلفة وإقصائية لا من جانب الإدارة أو من المحسوبين على العمل النقابي.

إن اعتماد منهج أصحاب الفتوى الضالة "لا حوار مع من ليست له تمثيلية داخل المؤسسة وإن امتلكها على مستوى القطاع ككل" والتي لا تستند إلى أي مرجع قانوني بل ومخالفة لمضامين الدستور والتزام الحكومة بدعم الحوارات القطاعية، أفضى إلى احتقان داخل المؤسسة وصحوة نقابية بين الشغيلة وطفرة على مستوى فضح الفساد إن بأدوات نقابية أو بواسطة رسائل مجهولة قد تصل إلى المؤسسات الدستورية وإن تجاهلتها الوزارة كما هي العادة. ولعل من أبرز تجليات هذا الاحتقان والأخطاء الاستراتيجية التي تم ارتكابها من طرف إدارة المكتب بسبب رفضها للحوار مع البعض وفشله مع البعض الآخر نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- تأسيس فصيل نقابي جديد مؤشرا على رفض الشغيلة لمنطق "اعطني نعطيك" و "اسكت علي نسكت عليك" في تعامل الإدارة مع النقابة.
 - تدمير الشغيلة من تحول العمل النقابي من الدفاع عن الشغيلة وعن تحقيق العدالة والإنصاف والشفافية إلى الدفاع عن الإدارة والتواطؤ معها مقابل ريع نقابي وتفاهات خدمت البعض وأضرت بالبعض الآخر.
 - فقدان الثقة في إدارة المؤسسة كما في الوزارة بعد تجاهل مطالب النقابات ومعها مطالب ضحايا الامتحانات المهنية التي دعت لفتح تحقيق نزيه وفي حينه ومحاسبة المتورطين في سرقة أوراق الامتحانات وطبخ نتائجها ولجانها وتأخير الإعلان عنها والتسريبات إلخ...
 - محكوم على جميع التنظيمات النقابية أن تصعد ضد الإدارة بسبب الإقصاء من الحوار وفشله في أفق تلوح فيه استحقاقات انتخابية ستشعل فتيل حرب التنافسية بين الفرقاء الاجتماعيين وستحى ويطيس النضال ضد الإدارة.
- ولذلك من واجبنا كنقابة كما هي قوية بنضالها قوية باقتراحاتها وبقدر ما تنتقد وتعري الجوانب المظلمة والخفية عن المسؤولين بقدر ما تساهم باقتراحات بناءة لتجاوز الاحتقان السائد، فإن الجامعة المغربية للفلاحة إذ تحيل المدير العام على مخرجات الحوار الاجتماعي لهذه السنة تدعو الإدارة من باب النصح الذي يصادف في هذه الأيام شهر رمضان المبارك، إلى :

- ✚ فتح حوار مباشر مع النقابة لمناقشة مطالب الشغيلة وجميع النقاط العالقة دعما للحوار القطاعي الذي التزمت به الحكومة في الاتفاق.
- ✚ صرف مستحقات التعويضات الجزافية حالا تخفيفا لعبء الانفاق الاستثنائي الذي يتزامن مع شهر رمضان والتي تأخر صرفها لأزيد من 04 أشهر مركزيا وشهرين جهويا خلافا لما هو معمول به في الإدارات والمؤسسات الأخرى.
- ✚ وضع استراتيجية واضحة المعالم للاستشارة الفلاحية مع تمكين المستشارين ومراكز الاستشارة من الموارد البشرية والمادية لإنجاز برامجها.
- ✚ منح المديرين المركزيين و الجهويين صلاحياتهم كاملة كما يخولها لهم القانون كالتفويض و صرف الميزانية تفاديا لكل شبهة وتنزila للجهوية.
- ✚ فتح باب الترشيح لمنصب المدير المركزي للعمليات "Direction des Opérations" الذي ظل شاغرا لأكثر من ستة أشهر ورسائله السلبية.
- ✚ احترام منشور السيد الوزير الأول رقم 17/94/د بتاريخ 14 نونبر 1994 و مذكرة وزارة الفلاحة رقم 190 بتاريخ 07 يناير 2013 المتعلقان بالتسهيلات النقابية.

- ✚ النأي بمؤسسة الأعمال الاجتماعية عن منطوق المتاجرة وشراء الذمم والإرضاءات حتى لا يكون مآلها الفشل والشغيلة أكبر الخاسرين.
- ✚ وختاما تدعو الجامعة المغربية للفلاحة شغيلة المؤسسة إلى الانخراط في النقابة بشكل قوي ملتزمة بتوفير إطار ديمقراطي وظروف عمل يطبعها الاحترام والحرية وعدم المتاجرة بملفاتهم أو المقايضة بها في الكواليس حتى لا تضيع الحقوق والمكتسبات كما ضيعها البعض.
- ✚ عاشت نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب عزيزة أبية على المفسدين ومدافعة عن الشغيلة تصنع تاريخ النضال بالمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية لا تقبل المساومة ولا تتاجر بقضايا الشغيلة. ولا نامت أعين الجبناء.

